أثر الإخلال بالإستراتيجية الفكرية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أ/سعودي محمد– جامعة المدية

ملخص : إن تنفيذ أي برنامج تنموي لابد أن يتبع إستراتيجية فكرية واضحة الأدوات والأهداف ويتم الحكم بمدي نجاعة تنفيذ هذا البرنامج بناءا على التقيد بهذه الإستراتيجية ، والجزائر كغيرها من اقتصاديات الدول النامية تحاول من خلال البرامج التنموية التي تتبعها أن تحقق عددا من الأهداف غير أنها في الغالب لا تتقيد بالمنهج الفكري المؤطر لها مما يترتب عنه عدة تبعات أهمها ظهور آثار سلبية غير مرغوبة فضلا عن التباعد الزمني لفترات ظهور الآثار الإيجابية لها، وفي هذه الورقة سنحاول تقييم مدي التقيد بالإستراتيجية الفكرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي وما هي أوجه التشابه بينها وبين الاختلالات التي شهدتها فترة السبعينات .

الكلمات المفتاحية :إستراتيجية فكرية،أقطاب النمو ،سياسة الإنعاش الاقتصادي.

المنارة للاستشارات

تمهيد : إن تنفيذ أي برنامج تنموي لابد أن يتبع إستراتيجية فكرية واضحة الأدوات والأهداف ويتم الحكم بمدي نجاعة تنفيذ هذا البرنامج بناءا على التقيد بهذه الإستراتيجية ، والجزائر كغيرها من اقتصاديات الدول النامية تحاول من خلال البرامج التنموية التي تتبعها أن تحقق عددا من الأهداف غير أنها في الغالب لا تتقيد بالمنهج الفكري المؤطر لها مما يترتب عنه عدة تبعات أهمها ظهور آثار سلبية غير مرغوبة فضلا عن التباعد الزمني لفترات ظهور الآثار الإيجابية لها، وفي هذه الورقة سنحاول تقييم مدي التقيد بالإستراتيجية الفكرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي وما هي أوجه التشابه بينها وبين الاختلالات التي شهدتها فترة السبعينات .

أولا:جوانب الإخلال بالإستراتيجية الفكرية لبرامج التنمية خلال الفترة 1965-1979:

1- التوجه الفكري للإستراتيجية التنموية خلال فترة الاقتصاد المخطط :

تناول الأستاذ عبد الله منصوري الإستراتيجية التنموية لفترة الاقتصاد المخطط من خلال تناول فكرة الانكفاء الذاتي للاقتصاد كإستراتجية لمعالجة مشكل التخلف وهو بذالك يحاول أن يشرح تنظير سمير أمين حول النظام الرأسمالي العالمي حيث قسم أمين النظام الرأسمالي العالمي إلى مركز و أطراف. المركز هو الجانب المهيمن و الأطراف هي الموجودة تحت الهيمنة ضمن المنظومة الرأسمالية، و بذلك فإن التخلف لم يعد يعني مرحلة تأخر. بل هو نتيجة لتوسع النظام الرأسمالي العالمي، (من المركز) نحو التشكيلات الاجتماعية الما قبل رأسمالية. و بالتالي فإن انتشار النظام الرأسمالي حسب سمير أمين، خلق الأطراف، التي لا يكون تصنيعها أو تثمينها ممكنا إلا من خلال فك الارتباط التدريجي مع السوق الرأسمالية العالمية أو بعبارة أخرى مع التقسيم الدولي، الرأسمالي للعمل[1].

و ضمن هذا المضمون، فقد طور سمير أمين نموذجي تراكم متعارضين، معتبرا أنه[2]:

"بينما تخضع العلاقات الخارجية في نموذج التراكم المتمحور على الذات إلى منطق و مقتضيات التراكم الداخلي، فإنها في النموذج الموجه إلى الخارج، تحدد، على العكس، كليا تقريبا، وتيرة و خصائص التراكم الداخلي"

و من خلال مخطط يتضمن أربعة قطاعات، طور سمير أمين بعد ذلك نموذجين متعارضين :

أ- النموذج المتوجه نحو الخارج و الذي يبنى على نمو و تمفصل قطاعين اثنين : قطاع تصدير و قطاع سلع كمالية، بحيث أن تمفصل هاذين القطاعين يتحقق و يتدعم بتحالف بين برجوازية

المنارة للاستشارات

كمردورية (تتواجد أساسا في قطاع التصدير) و برجوازية زراعية (تنتج محاصيل للأسواق الخارجية). و ضمن هذا الإطار فإن التراكم الرأسمالي (قرارات الاستثمار و مستويات الانتاج ... الخ) تتحدد و تتعلق بشروط السوق الدولية.

و تخضع فيه مصالح الطبقات الحاكمة من خلال خضوعها إلى تقسيم العمل الدولي، أي إلى سياسات الشركات المتعددة الجنسيات.

ب- أما النموذج المتمحور (أو المتمركز) حول الذات فإنه على العكس، يعتمد على تنمية و تمفصل القطاعين الآخرين : القطاع الذي ينتج وسائل الإنتاج و القطاع الذي ينتج سلع الاستهلاك الجماهيري الواسع. وضمن هذا النموذج فإن سيرورة التراكم لا تصبح خاضعة للتقسيم الدولي الرأسمالي للعمل.

و ترجع الأسس التي بنى عليها De Bernis تنظيره إلى الوصف الذي قدمه F.Perroux للتخلف و الذي يعني أن التخلف هو "ظاهرة محددة تاريخيا أي أنها من نتاج التاريخ و ليس مرحلة عادية و طبيعية من مراحل التاريخ؛ ظاهرة لم تعرفها البلدان المتطورة. التخلف ليس ظاهرة ظرفية و لا مرحلة تأخر، بل هو ظاهرة هيكلية و انسداد للنمو".

إذا فإن التخلف عندما يتحول إلى ظاهرة هيكلية يبدو كنتيجة لتوسع النظام الرأسمالي، هيمنة التشكيلات الاجتماعية الما قبل رأسمالية من جهة (أطروحة سمير أمين) من جهة و يتجسد في عدم تمفصل الاقتصاديات المحيطية : قطاعات متوجهة للخارج يتوقف نموها على الشروط الخارجية، من جهة أخرى.

و لتجاوز هذه الوضعية و إعادة إطلاق النمو طور F. Perroux نظرية الشركة (أو المنشأة) المحركة ضمن قطب النمو.هذه المنشأة الخاصة تعرف كوحدة إنتاجية تكون "كبيرة نسبيا، تولد دفعا معتبرا للنمو على محيطها، و لديها قدرة عالية على الابتكار و تنتمي في النهاية إلى قطاع متنام".كما كان لإسهامات Feldma و Mahalanobis تأثير علي أفكاره خاصة في جانب الارتباطات البعدية .

2-أهم مميزاتها:يمكن أن نلخص أهم ماتميزت به السياسة الاقتصادية بعد سنة 1965 فيما يلي [(3)]:

- تبني النظام الاشتراكي كخيار سياسي وسيطرت الدولة على جميع الأنشطة الاقتصادية الاستراتيجية

المنارة للاستشارات

- العمل علي تحقيق استقلال اقتصادي صناعي حقيقي.
- إتباع سياسة تنموية سريعة و ذاتية تعتمد على الصناعات الثقيلة لاسيما في مجال الحديد و الصلب و الطاقة و تثمين قطاع المحروقات.
- تأميم جميع البنوك و الأجهزة المالية في 1966
- وعدد من البنوك الوطنية ،البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري و القرض الشعبي الجزائري، تأميم الشركات البترولية الأنجلوسكسونية في جوان1967، ثم مجموع السوق البترولية في ماي و جوان 1968.
- تحسين و تنظيم القطاع الزراعي و زيادة التشغيل و تنظيمه(زيادة كفاءة العمل، إعادة توزيع الملكية، محاربة التغيب عن الأرض...).
- تنويع التجارة الخارجية و احتكارها من طرف القطاع العام
- ***3-الأولويات التنموية لها*** [4]:

وضعت السلطات الجزائرية أولويات للتنمية على الأجل الطويـل، ارتكزت على:

- أولوية تراكم رأس المال على الاستهلاك
- أولوية التصنيع على تنمية الفلاحة
- الأولوية الثالثة هي محصلة للعنصرين السابقين و هي أولوية تنمية سلع التجهيز على قطاع سلع الاستهلاك.

4-الأهداف الاستراتيجية لها [5]:

إن الأهداف الكبرى لإستراتيجية التنمية الوطنية خلال هذه المرحلة تركز علي مايلي :
إنشاء سوق وطنية تشكل قاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية و ذلك بتوجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي.

- التكامل العمودي لمختلف فروع الاقتصاد و التوزيع المتوازن للاستثمارات بما يدعم التوازن الجهوي.
- إنشاء و تطوير مصادر تراكم رأس المال.
- ضمان الاستقلالية المالية للجزائر للتحرر من التبعية الاقتصادية للخارج مع تنويع العلاقات الاقتصادية بما يحقق توازن المبادلات مع الخارج لاسيما دول العالم الثالث

المنارة للاستشارات

- إنعاش قطاع الزراعة في مرحلة ثانية و ذلك بمكننة الريف ووضع تحت تصرف الفلاحين مختلف وسائل الإنتاج (جرارات، أسمدة...) لخلق الفائض الزراعي و القضاء على البطالة في الوسط الريفي، و إعادة توزيع الدخول بصفة عادلة.

5- الإطار النظري للنموذج التنموي المتبع [6] :

اتبعت الجزائر النموذج التنموي المستقل و الذي يعمل على توجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي، و الأمر هنا لا يعني نموذج إحـلال الواردات لأمريكا اللاتينية لأنه في الجزائر معظم الاستثمارات الصناعية موجهة في المرحلة الأولى نحو إنتاج سلع التجهيز و ليس سلع الاستهلاك، ويؤكد على ضرورة إعطاء الأهمية القصوى للصناعة الثقيلة في برنامج التنمية المتبع، لأن هذه الأخيرة كالصناعات الميكانيكية، صناعة الحديد و الصلب، و الصناعات الكيماوية تتميز عن غيرها من الصناعات بكونها تولد آثار فاعلة أو مؤثرة و تحريضية (Effets d'entraînement)، أي أنه باستطاعتها أن تخلق في محيطها المباشر صناعات أخرى و لقد شكلت فكرة الصناعات المصنعة و أقطاب النمو الأطروحة المركزية في التفكير التنموي في الجزائر في كل الفترة الممتدة ما بين (66- 79)، و يعتبر كل من: François Perrou وتلميذه G.Destanne de Bernis بمثابة المنظرين الرئيسين لإستراتيجية التصنيع في الجزائر . الفكرة الأساسية لهذا النموذج هو البحث عن شروط تحقق معدل نمو اقتصادي سريع للشغل و الإنتاج الصناعي و الزراعي، و الشرط الأساسي لتحقيق ذلك هو تبني نموذج الصناعات المصنعة يرتكز التصنيع على التكوين السريع للرأس المال الثابت حسب التكنولوجيات المتطورة جدا، و يمس جميع الفروع الصناعية و ينشئ بينها علاقات ارتباط، هذه الفروع تشكل أقطابا للنمو حسب F. Perroux ولعل أكبر قطبين صناعيين: الحديد و الصلب، المحروقات و الصناعات الطاقوية و البتروكيمياوية (أرزيو، سكيكدة، عنابة، الجزائر، قسنطينة، سيدس بلعباس...،) لما لهذه الأقطاب من تأثير واضح على الصناعات الخفيفة و قطاع الزراعة، و هو التبرير الذي قدمه G.D. de Bernis بأنه لا يوجد نمو في الزراعة دون أن يكون هناك تنوع في الصناعة، و أن صناعة الميكانيك لها دور جوهري في عملية التصنيع.

6-أهم الاختلالات التي شهدتها الإستراتجية الفكرية خلال هذه الفترة :

يمكن تحديد جوانب الإخلال بالإستراتيجية الفكرية لبرامج التنمية خلال فترة المخططات في النقطتين التاليتين :

المنارة للاستشارات

1- :ركزت الإستراتيجية الفكرية لبرامج التنمية خلال هذه الفترة على عدم التوسع في الجانب الاجتماعي مع إعطاء الأولوية القصوى لجانب التصنيع غير أنه من خلال المخطط الرباعي الثاني لم يتم التقيد بهذا المبدأ وبدء التوسع في الجانب الاجتماعي من خلال التوسع في الإنفاق على مختلف القطاعات ذات الجوانب الاجتماعية،مما أحدث ضغوطا إنفاقية قوية على الخزينة العمومية.

2- إن التوسع في الجوانب الاجتماعية عجل بالتخلي عن تقنية ol5 والتي تشكل النواة الرئيسية لبرنامج الصناعات المصنعة من خلال سياسة البطالة المقنعة والتي جعلت المؤسسات الاقتصادية العمومية عاجزة عن تحقيق الأهداف المرسومة لها ،وهنا فقد تحولت هذه التقنية من ol5إلى ol1 مما أثر على مضمونها .

وظهرت آثار الإخلال بالجانب الفكري للإستراتيجية التنموية من خلا ل الاختلالات التي تم تحديدها

في نهاية فترة السبعينيات وبالذات خلال فترة التقييم 1978-1979 وهي :

*الاختلال بين العرض والطلب *الاختلال في نظام الأسعار* الاختلال العمراني و الديمغرافي

ثانيا :جوانب الإخلال بالإستراتيجية الفكرية لبرامج التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2010 :

يمكن القول أن هذه المرحلة طبعها الترقب في ظل المؤشرات الكلية للاقتصاد بين سنتي 1998-1999 ،نتيجة انخفاض أسعار البترول بسبب الأزمة الآسيوية لسنة 1997 ،إضافة إلى التطلع لمعرفة مدى قابلية الاقتصاد الجزائري على تحقيق نتائج ايجابية خارج قطاع المحروقات ،خاصة بعد التعديلات الهيكلية التي مست المؤسسات العمومية ،كما تعد فرصة لتحديد النقائص التي ميزت تطبيق سياسات الإصلاح ومعالجة ما ترتب عنها من انخفاض في الطلب الداخلي ،والذي من شأنه أن يحد من تحفيز نمو القطاع الإنتاجي ،فضلا عن الضغوط الاجتماعية التي أصبح يعرفها المجتمع الجزائري،والناتجة عن تقلص الدور الاجتماعي للدولة، إذن فهي مرحلة ضرورية للقائمين على شؤون الدولة لكي يضعوا إستراتيجية جديدة للاقتصاد الجزائري ،تعزز من مكاسب الإصلاحات، وعلى رأسها تخلي الدولة عن التدخل المباشر في العملية الإنتاجية، مما يفسح لها المجال لتوسيع تكفلها بالشؤون الاجتماعية، وكذا توفير المناخ الملائم للاستثمار، من خلال تعزيز المنظومة التشريعية، ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية، وعلى رأسها إصلاح المنظومة

المنارة للاستشارات

المصرفية، وإنجاح عمليات الخوصصة للمؤسسات العمومية، ولعل الارتفاع الذي أصبحت تشهده أسعار النفط خلال هذه المرحلة، عزز من النظرة التفاؤلية ويسمح بالذهاب بعيدا في دفع الاقتصاد نحو التقدم، من خلال الحديث عن تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي من شأنها الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين الوضع للأفراد.

1:برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إستراتيجيته ومكوناته والسياسات المرافقة له(2001-2004) [7]:

لقد عرفت بداية سنة 2001 ،انطلاق تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، في ظل سياسة اقتصادية عامة، تركز على إنعاش الاقتصاد، من خلال الأدوات المختلفة للسياسة المالية، ومن هنا لا ينبغي اعتبار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها بلادنا في السبعينات من القرن الماضي، إن مهام الدولة في التصميم الجديد للاقتصاد، تتمثل في ضمان محيط ملائم للمؤسسة و للاستثمار، وفي رفع المضايقات القانونية والمنغصات البيروقراطية التي تعرقل النمو، ومراقبة السوق وضمان السيولة والتوسع للاقتصاد، عن طريق سياسات في مجال التدبير والتحكم في الميزانية.

أولا:الإستراتيجية التنموية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:تنقسم الإستراتيجية التنموية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى جزأين، هما:

- لقد تبنت الحكومة الفكر الكنزي الذي يعالج فترات الكساد، بما يعرف بأثر المضاعف، إذ أنه في فترات الركود الاقتصادي، وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار، سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة، وهذا في ظل النتائج المترتبة عن فترة الإصلاحات الهيكلية، والتي وإن كانت قد نجحت في ضبط وتحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد، فإنها لم تتمكن من تحفيز معدل النمو للارتفاع ،ولا يعد هذا البرنامج تنصلا من الإصلاحات التي لا بد من إجرائها علي الاقتصاد الجزائري، وإنما هو إجراء مرافق يسمح بتعميق هذه الإصلاحات تحت ظروف أكثر ملائمة.

المنارة للاستشارات

- ضرورة توجيه النفقات الاستثمارية إلى القطاعات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، ومن أهمها الأشغال العمومية، الصحة، التعليم، الفلاحة، وغيرها من القطاعات ذات الأثر المزدوج، فمن جهة تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال الطلب الذي تحدثه العمليات الاستثمارية المخصصة لها ومن جهة أخرى فإن عمليات الإنشاء أو التحسين لهذه المنشآت من شأنها أن تحسن من الخدمات المقدمة للأفراد وبالتالي تحسين ظروف الحياة لهم.

أ-**المعطيات والتنبؤات التي بنيت عليها :**

- وفرة مالية بدأت تظهر بوادرها مع بداية الألفين، حيث بلغ رصيد الميزانية العامة 400 مليار دينار جزائري، وصاحب هذه الوفرة المالية ضعف شديد لمعدلات النمو خارج المحروقات «2,2 % سنة 2000 » ،فضلا عن الوضعية الاجتماعية الصعبة للمواطنين.

- استقرار في المؤشرات الكلية خاصة الخارجية منها، حيث عرفت نسبة خدمة المديونية سنة 2000 انخفاضا ملموسا عما كانت عليه سنة 1998 ،حيث بلغت 19,8% بالنسبة لمجوع إيرادات الصادرات، بعد أن كانت 47,5 % ،فضلا عن الاستقرار الذي تشهده التوازنات المالية الكلية والمتزامن مع تحسن ملحوظ في كل من حجم المديونية « 25,261 مليار دولار سنة 2000 » احتياطي الصرف «11,9 مليار دولار أميركي » ورصيد ميزان المدفوعات 7,57 مليار دولار لنفس السنة » ،مع بقاء معدلات التضخم أقل من نسبة 1 % « 0,3 % سنة 2000 ».
- رغم التحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي وكذا الارتفاع المستمر في مداخيل النفط، إلا أن السنوات الخمس « 1996-2000 » ،سجلت متوسط معدل نمو ،يقارب 3 % ،وهو ما يعتبر معدلا جد ضعيف وليس بإمكانه تحريك واستغلال الطاقات الكامنة والمعطلة.
- رغم ضعف الاقتصاد الواضح من خلال معدل النمو لهذه السنوات « 1996-2000 »، إلا أن الأكثر خطورة هو الانخفاض الشديد في نسبة مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات، في هذا المعدل ،فرغم الإجراءات التحفيزية المصاحبة لقانون

المنارة للاستشارات

الاستثمار لسنة 1993 ،إلا أن الاستثمارات المحلية والأجنبية خارج قطاع المحروقات، لم تعرف تطورا ملحوظا من خلال هذه الفترة وذلك لعدة عوامل وعراقيل، مما زاد في تعميق أزمة سوق العمل، بالإضافة إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

- عدم تضرر التوازنات المالية، حيث أن حاجات التمويل من الخزينة العمومية لعامي 2002 و 2003، لن تتسبب في مشاكل أساسية بالنسبة للتمويل، إذ يمكن ضمان تغطيتها بتعبئة القروض الخارجية التنازلية وتحسين مدخولات الجباية العامة وتدخلات الخزينة في الأسواق النقدية والمالية عند الحاجة .
- تخفيض الديون الخارجية حيث تنوي الحكومة تقليصها إلى حدود 22 مليار سنة 2004 ،في حين أن خدمات الديون سنزل إلى أقل من 20 % من إيرادات الصادرات.
- العمل على تحقيق معدلات نمو تتراوح بين 5 %و 6 % مع تخفيض كبير لمعدلات البطالة، فضلا عن العمل على تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية، بتخفيض نسبة الفقر في الجزائر وكذا الرفع من سقف السكنات الموجهة للأفراد.
- عدم الخوف من ارتفاع معدلات التضخم، والتي بقيت أقل من 1% ،وذلك نظرا لكون الاقتصاد يعرف تعطيلا واضحا وكبيرا للطاقات الإنتاجية.

ب– الأهداف الرئيسية لها: حددت الأهداف الرئيسية لها فيمايلي:

- تفعيل الطلب الكلي، عن طريق دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة، ومناصب الشغل في آن واحد، من خلال رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي والمؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية، تتسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية، وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية .

ثانيا – محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج متوسط الأجل يشمل أربع سنوات، تمتد من سنة 2001 إلى سنة 2004 ويعتمد على دعم القطاع الإنتاجي، وعلى رأسه القطاع الفلاحي والصيد البحري وكذا تحسين الخدمات في مجالات الري والنقل والهياكل القاعدية ،فضلا عن تحسين ظروف الحياة ،وتفعيل التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية ،وهذا عن طريق مجموعة من

المنارة للاستشارات

الإجراءات وتدابير الإصلاح وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار قصد دعم المؤسسات، في ظل توفر طلب فعال تضمنه النفقات الاستثمارية للدولة والتي خصص لها غلافا ماليا قدره 525 مليار دينار كمايلي:

جدول:يوضح تقسيم الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي « 2001-2004» و/مليار دج

السنوات / القطاع	مجموع المبالغ	النسبة المئوية من المجموع
1- أشغال عمومية	210,5	% 40,1
2- تنمية محلية وبشرية	204,2	% 38,9
- تنمية محلية	114,0	-
- تنمية الموارد البشرية	90,2	-
3- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65,3	% 12,4
- قطاع الفلاحة	55,8	-
- قطاع الصيد البحري	9,5	-
4- دعم الإصلاحات	45,0	% 8,6
المجموع	525,0	% 100

المصدر : سعودي محمد ،أثر برنامج دعم النمو على واقع التنمية المحلية بالجزائر ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشلف 2006.

ثالثا:النتائج المترتبة عن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

لقد أفرز تطبيق برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وضعية اقتصادية جد ايجابية، ونتائج لا بأس بها، حيث عرفت بذلك سنة 2004 مجموعة من المعطيات الاقتصادية، تمثلت في الارتفاع المتواصل لمعدل النمو، فبعد أن كان لا يتجاوز نسبة 2,1 % سنة2002 فقد بلغ سنة 2003 ما نسبته 6,8 % ونسبة 5,1 % سنة 2004

المنارة للاستشارات

،وهذا بفضل ارتفاع حجم القيمة المضافة لكل فروع القطاع الاقتصادي، مما يعكس الانتعاش الذي تعرفه هذه الأخيرة والجدولين الآتيين يلخصان هذه النسب:

جدول يوضح نسبة الفقر في الجزائر من سنة 1988 إلى سنة 2004. / الوحدة (%)

المؤشرات	1988	1995	2000	2004
مؤشر حد الفقر الأدنى	3,4	6,9	2,3	1,6
مؤشر حد الفقر العام	7,4	16,3	9,6	6,8

المصدر: المحافظة الوطنية للتخطيط، دراسة حول الفقر في الجزائر، سبتمبر 2004 ،ص 05.

جدول يوضح معدلات نمو المؤشرات الكلية المرتبطة بالمستوى المعيشي خلال الفترة (1995-2000) /الوحدة (%)

المؤشرات	المتوسط السنوي خلال الفترة 1995-2000	المتوسط السنوي خلال الفترة 2000-2004
الناتج المحلي الإجمالي PIB	3,1	4,9
نصيب الفرد من PIB	0,9	3,3
الاستهلاك الفردي	1,2	4,9
الدخل التصرفي الفردي	3,7	5,4
أجور	1,1	5,2
تضخم	6,3	3

المصدر :سعودي محمد ،مرجع سابق الذكر .

المنارة للاستشارات

جدول يوضح حجم مناصب الشغل الفعلية المحققة من طرف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

مجموع مناصب الشغل المنشأة	%	مناصب دائمة	%	مناصب مؤقتة	%
775632	100	479340	61,8	296292	38,2

المصدر :سعودي محمد ،مرجع سابق الذكر .

جدول يوضح تطور احتياطات صندوق ضبط الموارد منذ سنة 2000 إلى غاية 2003 (الوحدة مليار دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003
- باقي الاحتياطات من العام السابق	0	232,1	249,0	275,5
- الإيرادات الجبائية البترولية المقتطعة ضمن قانون المالية	720,0	840,6	916,4	836,1
- الإيرادات الجبائية التي تم تحصيلها	1173,2	964,5	942,9	1285,0
- فارق الإيرادات الجبائية المخصصة والمحصلة.	453,2	123,9	26,5	448,8
- المتاحات المالية	453,2	356,0	275,5	724,4
- العمليات المنفذة:				
- تغطية العجز الحاصل بين الجباية البترولية المخصصة والمحصلة.	00	00	00	00
- تغطية المديونية	221,1	107,0	0,0	156,0
- مجموع صافي الاحتياطات المالية	232,1	249,0	275,5	568,4

المصدر :سعودي محمد ،مرجع سابق الذكر .

ثالثا -آفاق الاقتصاد الجزائري في ظل تطبيق برنامج دعم النمو 2005-2009 [8]:

بعد النتائج الايجابية المترتبة عن تطبيق كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ، بالإضافة إلى المخصصات المالية المعتبرة التي تضمنتها الموازنات العامة خلال سنوات تطبيق هذه

المنارة للاستشارات

البرامج، تعمق لدى القائمين على تسطير السياسة الاقتصادية بالجزائر، اقتناع تام بضرورة المواصلة في استخدام الأدوات المختلفة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، وعلى رأسها برامج التنمية لكن هذه المرة تستوجب إطلاق برامج ضخمة، تكون تتويجا لما يمكن تسميته جس النبض، والذي دام خلال السنوات الأربع السابقة، ومن هنا جاء إعلان السيد الرئيس، عن برنامج جد طموح يهدف إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، التي عرفها الاقتصاد الجزائري واستدامتها عند هذه المستويات، وكان البرنامج المنطلق بالتالي هو برنامج دعم النمو، والذي يعتمد بالأساس على نفس الأدوات المستخدمة من طرف البرامج السابقة، وأهمها الإنفاق الحكومي الاستثماري مع بعض الخصوصيات، وكذا تجنب العديد من السلبيات التي ميزت ما سبقه من برامج، فضلا عن كونه برنامج متوسط الأجل حيث يمتد للفترة 2005-2009 ،مما من شأنه إعطاء المزيد من الاستقرار للاقتصاد الجزائري، وفيمايلي سنتطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالبرنامج وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل تطبيقه.

أولا: دوافع تطبيق برنامج دعم النمو :إذا فبرنامج دعم النمو لم يخرج عن الإستراتيجية التنموية التي تتبنى الإنفاق الاستثماري الحكومي «نفقات التجهيز»، كأداة تشكل دافعا للرفع من معدلات النمو واستدامتها عند حدود معينة، في أجل متوسط يمتد على فترة 5 سنوات «2005-2009»، وقد سطر البرنامج أهداف واضحة هي:

- العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه خلال الفترة السابقة «2000-2004» مع استدامتها عند هذه الحدود.

- العمل على إتباع أنجع السبل للقضاء على آفة الفقر، وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وظروف حياتهم وإرساء آليات حقيقية لتجسيد التنمية البشرية.
- العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن ، خاصة الريفية منها، والمتضررة من آفة الإرهاب.

إن القائمين على البرنامج، اعتمدوا في تسطيرهم لأهدافهم على أمرين هامين أولهما:العمل على خلق تواصل بين الأهداف المسطرة حاليا وبين ما تم تسطيره سابقا، لجعلها جزءا من إستراتيجية واضحة ومتكاملة، مما يسهل ضمان تحقيقها، أما الأمر الثاني، فإن التنبؤات

المنارة للاستشارات

التي تضمنها البرنامج، بنيت أساسا على المعطيات والمؤشرات الاقتصادية المتنوعة التي عرفتها سنة 2004 .

أولا: الإستراتيجية المالية للبرنامج: تعتمد الإستراتيجية المالية للبرنامج على مزج الإطار النظري الذي يتحكم في آليات تنفيذ البرنامج والواقع الاقتصادي وما يحتويه من معطيات ومؤشرات، والتي تعتبر كأساس للتنبؤات التي بني عليها هذا الأخير،كما اعتمدت الإستراتيجية المالية للبرنامج في جانبها النظري، على عدة عوامل لا بد من أخذها بعين الاعتبار هي:

– ضرورة التحكم في سياسة الأجور– التوسع في نفقات التجهيز– تحكم أكبر في المديونية العمومية– تحسين النشاطات الاجتماعية والاقتصادية للدولة – أكثر تحكم في آليات تمويل القطاع العمومي– تخفيض النفقات الجبائية المرتبطة بالإعفاءات –رفع معدلات النمو إلى حدود مقبولة واستدامتها عند هذه الحدود حيث من المفروض أن لا تنزل معدلات النمو خلال مدة تطبيق البرنامج عن معدل 4,6 % :

جدول يوضح بعض المتغيرات الاقتصادية الداخلية المستهدفة خلال الفترة 2003–2009.

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي % PIB	6,8	5,1	5,2	5,5	5,8	4,6	5,0
النفقات الداخلية الخام %	4,9	6,1	4,3	4,1	5,0	4,5	5,0
الاستهلاك العائلي %	3,9	2,5	2,9	3,2	3,4	3,7	3,5
الاستثمار%	6,5	7,0	6,4	6,2	6,0	5,8	6,0

المصدر :سعودي محمد ،مرجع سابق الذكر .

المنارة للاستشارات

ثانيا–القطاعات التي يتناولها البرنامج: يركز برنامج دعم النمو على خمس قطاعات رئيسية هي:

القطاع	حجم النفقات المخصصة له (الوحدة مليار دج)	نسبة هذه النفقات من المجموع العام
قطاع الخدمات العمومية الإدارية	790,4	% 20,8
تطوير قطاع التنمية البشرية	600,4	% 15,8
تطوير قطاع الهياكل القاعدية	862,6	% 22,7
دعم القطاع الاقتصادي	577,6	% 15,2
تحسين ظروف الإسكان والإطار المعيشي	969	% 25,5
المجموع العام	3800	% 100

المصدر :سعودي محمد ،مرجع سابق الذكر.

الإختلالات في الإستراتيجية الفكرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي :

أولا في جانب الأجور:

لقد ركزت الإستراتيجية الفكرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي علي ضرورة التحكم في سياسة الأجور حيث تم التركيز علي عدم الزيادة في كتلة هذه الأخيرة مع التوسع في المنح والإعانات خاصة الموجهة للحماية الاجتماعية ولكن ابتداء من سنة2006 بدأت كتلة الأجور في الزيادة تحت وطأت الاحتجاجات العمالية مما أدي إلي ارتفاع نفقات التسيير ونفقات التجهيز في آن واحد وهو ما سيرفع حجم الكتلة النقدية المتداولة مما سيؤدي إلي إحداث ضغوط تضخمية تفقد هذه الزيادات معناها أنظر الجدول التالي :

المنارة للاستشارات

السنوات	النفقات الرأسمالية	التحويلات الجارية	فوائد الديون	الرواتب و الأجور	معاشات المجاهدين	مواد و تجهيزات	خدمات عمومية
1993	101,6	73,8	27,0	114,9	10,0	16,7	39,9
1994	117,2	78,5	41,1	145,2	12,8	18,2	42,3
1995	144,7	94,2	62,2	179,5	15,6	29,4	55,4
1996	174,0	115,4	89,0	213,3	18,9	34,7	69,9
1997	201,6	116,5	109,4	235,0	20,0	43,5	74,0
1998	211,9	123,9	110,8	258,2	37,9	47,5	75,2
1999	187,0	166,8	126,4	278,1	59,9	53,6	81,9
2000	321,9	200,0	162,3	281,1	57,7	54,6	92,0
2001	357,4	276,8	147,5	315,4	54,4	46,3	114,6
2002	452,9	334,3	137,2	339,9	73,8	68,5	137,6
2003	570,4	326,1	114,0	392,8	62,7	58,8	161,4
2004	646,3	396,0	85,2	442,3	69,2	71,7	176,5
2005	810.6	332.7	73.2	490.1	79.8	76.0	187.5
2006	1019.0	430.1	68.6	531.3	92.5	95.7	215.5
2007	1442.3	488.7	80.5	628.7	101.6	93.8	273.0

المصدر:محمد بن بوزيان وآخرون ،الآثار الاقتصادية الكلية للصدمات المالية في الجزائر،منتدى البحوث الاقتصادية ،2010.

ثانيا: تحسين النشاطات الاجتماعية والاقتصادية للدولة:

من منظور الإستراتيجية الفكرية للبرنامج أن يتم تغطية كبح زيادة الأجور من خلال التوسع في نفقات الحماية الاجتماعية لكن الذي حدث هو العكس حيث عرفت هذه الأخيرة انخفاضا ملموسا بالنظر غلي قيمها السابقة مما سيؤدي إلي حدوث فوارق اجتماعية حادة نتيجة زيادة أجور العمال وبالتالي حدوث ضغوط تضخمية تزيد من صعوبات الفئات التي تحتاج إلي الرعاية الاجتماعية بل تتعداها لإفقاد الزيادات في هذه المنح معناه إن وجدت أصلا.أنظر الجدول التالي:

مقارنة لتطور النفقات الاجتماعية خلال الفترة2005-2010

السنوات البيان	2005	2010
مجموع نفقات التسيير ملياردج	1200	1301.9
حجم نفقات التحويلات الاجتماعية ملياردج	449.4	231.8
نسبة التحويلات الاجتماعية من نفقات التسيير	%37.4	%17.8

المصدر :المعطيات مستخلصة من قانوني المالية 2005و2010

www.Finances-Algeria.dz (Le20-9-2012

المنارة للاستشارات

ثالثا :رفع معدلات النمو إلى حدود مقبولة واستدامتها عند هذه الحدود حيث من المفروض أن لا تنزل معدلات النمو خلال مدة تطبيق البرنامج عن معدل 4,6 :

لقد أخذت سياسة الإنعاش الاقتصادي تسميتها من الهدف الرئيسي لها وهو تحريك معدلات النمو خارج قطاع المحروقات خاصة في القطاع الصناعي والتجاري حيث مع بداية سنوات الألفين كانت معدلات النمو موجبة غير أنها منخفضة جدة ومن هنا فإن الهدف المنشود هو رفعها إلي معدل 4%إلي 6% من خلال تفعيل الطلب الكلي فيحدث كل من المضاعف والمعجل ضمن الفكر الكنزي مما يدفع معدلات نمو هذه القطاعات إلي الارتفاع غير أنه وبالنظر إلي ماحدث فإن جمود القطاع الإنتاجي وعدم مرونته أدي إلي بقاء معدلات النمو عند نفس الحدود السابقة بل تراجع في بعض القطاعات الاخري فاسحا المجال نحو زيادة الواردات والتي تشكل تغطية للخلل بين العرض والطلب الحالي:

جدول يوضح تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2010

الوحدة: %

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
1) القطاع العام:	1,9 -	1,0 -	1,3 -	2,2-	1,9	2,5-	1,06-
-صناعة الحديد، الميكانيك،							
إلكترونيك	2,2	7,1	2,0	1,3	3,9	12,6-	0.64
-مواد البناء	6,4	8,4	10,3	3,8-	1,6-	5,0-	2,45
-مواد غذائية	8,9 -	-19,1	15,7 -	7,6-	6,8	3,3-	7,96-
-صناعة كيميائية	6,2	8,5 -	2,2 -	3,1-	2,5	10,6-	2,61-
-الخشب و الورق	8,2 -	0,9	0,7 -	2,9	11,9-	14,8	0,36-
-النسيج	14,4 -	3,7	14,4 -	14,0-	1,1-	10,8-	8,5-
-صناعة الجلود	6,0 -	19,3-	15,4	15,9-	1,2-	6,3-	68,10-
2) القطاع الخاص	5,3	6,6	2,5	2,1	/	/	4,12

المصدر :بوفليح نبيل ،دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2010 ،الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،العدد2013،9.

المنارة للاستشارات

الخاتمة:

*من خلال تناول مرحلة الاقتصاد المخطط فإنه وبالرغم من أن النظام الاشتراكي في رمته كان فاشلا إلا أن حالة الجزائر تميزت بخصوصية عدم التقيد بمبدأ استخدام أكبر قدر من التكنلوجيا مقابل أقل قدر من اليد العاملة مما جعل أزمة الثمانينان شديدة جدة ومتنوعة الجوانب

*أما مرحلة سياسة الإنعاش الاقتصادي فإن أكبر تراجع عن الإستراتيجية الفكرية تمثل في زيادة الكتلة الأجرية مما زاد من حدة الضغوط التضخمية المتزامنة مع جمود في الجهاز الإنتاجي جعلت من الاقتصاد يشهد مؤشرات اقتصادية شبيهة بالتي كانت خلال فترة الأزمة ماعدا جانب المديونية وحجم الإيرادات البترولية .

الهوامش :

(1) : منصوري عبد الله،السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض حاد في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر ،2005 .ص239-240

(2) : منصوري عبد الله،نفس المرجع ،ص241-245 مع بعض التصرف البسيط من الباحث.

(3) : عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري – الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة–أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر ،2005 ،ص 22بتصرف من الباحث .

(4) : عبد الله بلوناس،نفس المرجع ،ص27 بتصرف من الباحث .

(5) : عبد الله بلوناس،نفس المرجع ،ص28، بتصرف من الباحث.

(6) : عبد الله بلوناس،نفس المرجع ،ص25 ،بتصرف من الباحث.

(7) : سعودي محمد ،أثر برنامج دعم النمو علي واقع التنمية المحلية بالجزائر ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشلف 2006-ص160-166 بتصرف بسيط.

(8) : سعودي محمد،مرجع سابق الذكر،ص189-200 بتصرف من الباحث.

المنارة للاستشارات